

آراء المستفيدين والمجتمعات بشأن صندوق الرعاية الاجتماعية في اليمن



تهدف الدراسة إلى تقصي آراء المستفيدين والمنفذين وأفراد المجتمع بشأن صندوق الرعاية الإجتماعية، لضمان أن تُعكس آراءهم في السياسات والبرامج



النقاط الرئيسية

- يحتاج صندوق الرعاية الاجتماعية إلى دعم مالي كبير ، والتزام سياسي ، لتوسيع دائرة التغطية بخدماته ، وليكون له الأثر الملموس .

- هناك رضا عام عن وجود التحويلات النقدية ، لكن ما تزال المبالغ زهيدة ، و غير كافية لإحداث التأثير المنشود على حياة المستفيدين .

- ضرورة الالتزام باستخدام الفقر والعوز الشديد كمعيار أساسي لتحديد الأكثر استحقاقاً للمساعدة ، لضمان زيادة التغطية والوصول إلى الفئات الغير مشمولة ، والتي تواجه فقراً وعوزاً شديداً .

يُعتبر برنامج التحويلات النقدية غير المشروطة التابع لصندوق الرعاية الاجتماعية من أكبر برامج الحكومة اليمنية لتحقيق الحماية الاجتماعية ، وهو أحد مخرجات قانون الرعاية الاجتماعية الصادر عام ١٩٩٦م ، وقد خضع البرنامج لجملة من الإجراءات لغرض التطوير والتوسع في خدماته ، كان آخرها عام ٢٠٠٨م ، وترجمت الحكومة التزاماتها إلى توسع تدريجي في التغطية ، حيث ارتفع عدد المستفيدين من ١٠٠,٠٠٠ أسرة عام ١٩٩٦م إلى أكثر من مليون أسرة بحلول عام ٢٠١٠م، وفي فبراير ٢٠١١م، تم اعتماد ٥٠٠ ألف حالة جديدة. وبحسب إحصاءات ٢٠١٢م فإن ٥٠ ٪ من إجمالي عدد السكان يعتبرون فقراء ، بما يعادل ١٢ مليون نسمة تقريباً، والذي يعادل ٢ مليون أسرة ، إذا أخذنا في الاعتبار أن متوسط حجم الأسرة يقارب ٦ أفراد ، وذلك يعني أن استهداف الصندوق وصل لأكثر من نصف عدد الأسر الفقيرة ، وتصل خدمات صندوق الرعاية الاجتماعية إلى جميع المحافظات ، وما يزيد عن ثلثي التجمعات السكانية في الجمهورية ، عبر ٢١٥ فرع للصندوق .

استخدم الصندوق في مراحله الأولى معايير لاختيار المستفيدين، قامت على جوانب جغرافية ، وقسم المستفيدين إلى فئات اقتصادية واجتماعية ، لاستحقاق المساعدات مالية هي الأسر الأشد فقراً ، الأيتام ، الحالات المعرضة للخطر من الأطفال ، الأرمال ، المعوقين ، المسنين ، الأسر التي تعولها نساء. حالياً يستخدم صندوق الرعاية الاجتماعية معايير للاستهداف تعتمد على مؤشرات الفقر ، عبر منهجية "اختبار الطرق البديلة (P.M.T)"، إلا أن هذه المنهجية لا يتم تطبيقها بشكل مستمر وثابت ، مما يؤدي إلى خلق ارتباك على أرض الواقع فيما يتعلق بمعايير الاستهداف للأسر الفقيرة .

على الرغم من زيادة مبلغ الحوالات النقدية بشكل ملحوظ مع مرور الوقت - إلا أنه لا يتجاوز ١٨,٦ دولاراً فقط في الشهر كحد أقصى- ، ويعتبر ضئيلاً جداً مقارنة بالاحتياجات الأساسية للأسر. يتم تسليم هذه الإعانات النقدية بتحويلها عبر مكاتب البريد بدرجة أساسية ، مع وجود تزايد في استخدام آليات أخرى للتحويل مثل البنوك ، وأمناء الصناديق المتنقلين التابعين لصندوق الرعاية الاجتماعية. ورغم وجوب تسليم المبالغ للمستفيدين كل ثلاثة أشهر إلا أن التأخر في التسليم ما يزال متكرراً ، وهو من أبرز القضايا المطروحة من قبل المشاركين ، ويقوم المستفيد الأساسي المحدد في كشوف صندوق الرعاية الاجتماعية عادةً باستلام مستحقاته النقدية لأن إمكانية تفويض آخرين لاستلامها ما يزال عملية معقدة. ومع توسع البرنامج ، لم يعد الاستحقاق مقتصرًا على المستفيد الرئيس والمحدد بمعايير خاصة ، بل توسعت المعايير لتشمل الأسر الفقيرة ، والأشد فقراً ، فأصبح من يستلم الحوالات عادة هم معيلو الأسر ، وغالبيتهم من الرجال.

هذا الملخص يقدم موجزاً عن نتائج دراسة نوعية تركزت على آراء ووجهات نظر المستفيدين عن صندوق الرعاية الاجتماعية في اليمن كجزء من مشروع بحث واسع في خمس دول (كينيا -الأراضي الفلسطينية المحتلة - موزمبيق -أوغندا - اليمن) . ويطلب من إدارة التنمية الدولية التابعة للحكومة البريطانية (دفيد)، قام (معهد ما وراء البحار للتنمية) بتنفيذ الدراسة بالشراكة مع فرق بحث محلية ، أسهمت بالعديد من المهام، منها جمع وتحليل لبيانات أساسية ، وثانوية. وتهدف الدراسة بشكل أساسي للإسهام في أن تعكس السياسات والبرامج آراء المستفيدين والمجتمعات المحلية و المنفذين للبرنامج. وإضافة للمعلومات التي تم جمعها عن أداء الصندوق في اليمن بشكل عام ، تم تنفيذ الدراسة الميدانية في مُديريتين من محافظات مختلفتين ، هما (مديرية القاهرة) من محافظة تعز ، و (مديرية زبيد) من محافظة الحديدة ، والمدينتان تحويان سمات سكانية حضرية ، وشبه حضرية ، ومستويات فقر مُرتفعة.

الفقر، الضعف، واستراتيجيات المواجهة



"لانه مافي أمن،
هذه الايام أصبحنا
نخاف نمشي لوجدنا،
المضايقات زادت، لو
نمشي، أو طالعين
باص، وفي كل مكان،
وكل يوم تزيد، نادرًا
نخرج من بيوتنا"

التعليم أيضاً - لا سيما بين الإناث- إضافة إلى الحد من فرص التنمية للفتيات، ويرتبط ذلك بارتفاع معدل الخصوبة، ما يؤدي إلى زيادة عدم الاستقرار الاقتصادي.

يغلب على المنطقتين المستهدفتين بالدراسة، قلة الأنشطة المدرة للدخل، وضالة مردودها، ففي زبيد مثلاً ذكر أن عدم قدرة رب الأسرة على توفير الاحتياجات بسبب حدوث توترات أسرية، وقد يؤدي ذلك إلى حدوث عنف في إطار الأسرة، أو الطلاق. وفي كلا المنطقتين الدخل منخفض، وأسعار السلع والخدمات مرتفعة، خصوصاً المواد الغذائية بشكل خاص، الأمر الذي يصعب شراء الطعام أو دفع ثمن الأدوية، والمواد المدرسية، وغيرها من الخدمات الأساسية كالكهرباء والمياه والإيجار، وعدم الاستقرار الحالي يساعد في تفاقم هذا الوضع، مما يؤدي إلى تزايد انعدام الأمن وانخفاض النشاط الاقتصادي.

"من بداية الأزمة كل شي ساء، زادت الأسعار، ولا بو عمل، ولا دخل"

(رجل - ٤٠ عاماً - محافظة تعز)

المجموعات الضعيفة (خصوصاً المهمشين)^١ تجد صعوبة في الحصول على الأراضي والمساكن في المديريتين.

ويلاحظ أيضاً وجود العديد من التحديات التي تواجه الفئات الشابة، فمثلاً في تعز تشمل هذه التحديات التوترات المتعلقة بالنشاط السياسي، وأنماط أخرى مرتبطة بالفقر في المناطق الحضرية، منها التورط في أنشطة إجرامية غير الجسيمة (كالسرقة وسوء تعاطي المواد المخدرة). كما ان غياب فرص العمل، وما يرتبط بها من ارتفاع معدلات البطالة، تعتبر من أبرز التحديات للفئات الشابة، في كل من زبيد وتعز. وبينما يقدر المعدل العام للبطالة في اليمن بـ ١٦,٣٪، وقد يكون مرتفعاً إلى ٣٤٪، يتوقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يواجه أكثر من ٤٠٪ من الشباب البطالة في العشر السنوات المقبلة.

تحدث المشاركون في الدراسة عن عدد وإفر من العوامل المشتركة التي تجعلهم أكثر ضعفاً، كالعوامل الاقتصادية، والاجتماعية، وعوامل أخرى ترتبط بالوضع الصحي، وعكست تجارب المشاركين تأثيرهم البالغ بالمكانة الاجتماعية، والجنس، والعمر. بعض الفئات التي تتعرض للعوامل المشتركة تتأثرها عوامل ضعف إضافية مثل فئة الشباب المطلقات. وقد ركزت هذه الدراسة بشكل خاص على الفئة العمرية الشابة التي لم تشملها خدمات صندوق الرعاية الاجتماعية، على الرغم من تعرضهم لعدد من عوامل الضعف لا سيما الفقر والبطالة.

وقد تبين أن عامل الضعف الأكثر شيوعاً بحسب ما قاله المشاركون هو مستوى الإنفاق العالي على الرعاية الصحية، لا سيما حاجتهم من الأدوية والفحوصات والعمليات، وهو ما يعتبره البعض السبب الرئيس في الارتفاع الكبير لمستويات الفقر، إذ تضطر الأسر المحتاجة لخدمات طبية ضرورية، وفورية، لبيع ممتلكاتها، وقد تلجأ للاقتراض.

"في ذي السنة [...] كل اللي في امبيت اتنهت (أصابتهم) حمى وقالوا حمى ضنك، وكلهن احتاجوا معالجة، زاد امسلف وامبيع للي معانا (ديون - بيع ممتلكات)..."

(شاب - ٢٢ عام - مدينة زبيد)

وعلى الرغم من أن قانون الرعاية الاجتماعية يعفي المستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية من دفع رسوم الخدمات الأساسية، إلا أن الإعفاء نادراً ما يحدث في الواقع العملي، الأمر الذي يعكس الترتيبات المؤسسية المتباينة والمعقدة ولا تقوم على أساس تقديم الخدمات الاجتماعية بشكل متكامل.

أهم نقاط الضعف المتصلة بالنوع الاجتماعي، المرتبطة في نفس الوقت بجوانب ضعف اقتصادي، ذكرت كنتائج للعادات والتقاليد المتواجدة في تجمعات حضرية، كما هو الحال في مدينة زبيد، حيث نجد النساء لا يستطعن المشاركة في الأنشطة المجتمعية والاقتصادية، وهذا بدوره يضعف سبل معيشتهم. أما في تعز غالباً ما تتعرض المرأة للتحرش في الشوارع، وأثناء العمل، خارج المنزل، وفي المدرسة، أو في الجامعة.

"لانه مافي أمن، هذه الايام أصبحنا نخاف نمشي لوجدنا، المضايقات زادت، لو نمشي، أو طالعين باص، وفي كل مكان، وكل يوم تزيد [...]، نادرًا نخرج من بيوتنا.."

(امرأة - ٣٦ عام - محافظة تعز)

١. المهمشون أو الأخدام هم فئة مجتمعية في اليمن، تتميز عن بقية الفئات بلون البشرة، وبالعرق، وطابعهم الأفريقي ويصنفون على أنهم (طبقة دنيا) من طبقات المجتمع، بسبب ممارستهم لمهن دنيا في المدن الكبيرة.

مع انعدام وجود سن قانونية محددة للزواج، يبقى الزواج المبكر للفتيات شائعاً، وانخفاض مستويات

تجارب التحويلات النقدية وتصورات تصميم وتنفيذ برنامج الرعاية الاجتماعية



بما أن الفقر من أبرز أسباب الإذلال والاهانة التي قد يتعرض لها الفقراء ، ذكر بعض المستفيدين أن مساعدات الصندوق الاجتماعي تعدّ من الأهمية بهم بمكان ، كونها تحفظ لهم كرامتهم ، في عدة مواقف ، لأنها تساعدهم في تغطية بعض النفقات ، وتمكّنهم من المشاركة في بعض المناسبات الاجتماعية.

"يكفي أنك لما ترجع البيت ومعك بييس (نقود) ، يفدروك عيالك والمكلف (الزوجة) ، ويفرحوا ، وكل شي يكون تمام ، الفلوس تجيب السعادة .." (شاب - ٢٧ عام - محافظة تعز)

الميزة الأكثر ذكراً وإشادةً من قبل المستفيدين من الصندوق هي ثقّتهم في أن المساعدات مضمونة ، فأغلب المستفيدين أكدوا أنهم استلموا المساعدات النقدية خلال السنوات الماضية ، حتى وإن كانت ضئيلة وتتاخر أحياناً. وكونها مضمونة فإنها تساعدهم على التخطيط والوفاء ببعض الالتزامات ، حتى وإن تأخرت ، أو قلّ إجمالي ما يحصلون عليه خلال العام لأسباب مختلفة. ومع ذلك تحدّث البعض أثناء المقابلات، أن "اتكال" الناس على هذه المساعدة قد يؤدي إلى الاعتماد عليها، وعدم السعي لتحسين أوضاعهم عبر بدائل أخرى .

"المبلغ لا يكفي ، ويغطي احتياجات المستفيد ، كما أن بعض الناس يعتمدون على هذه المساعدة ، ولا يعملون على تحسين مصادر دخلهم .." (عضو في جمعية الشباب - محافظة تعز)

أحد التأثيرات الإيجابية المهمة التي ذكرت من قبل ذوي العلاقة ممن تمّ مقابلتهم كانت تتمثل في أن الوصول الدوري للمساعدات النقدية ، يحدث نوعاً من النشاط الاقتصادي يلمسه أصحاب المحلات ومُقدمي الخدمات في المجتمع .

" أعتقد أن الفوائد كثيرة ، اليوم الذي تصرف فيه المساعدات تلاحظ شراء للمواد الغذائية وفساد فواتير الماء والكهرباء ، وزيادة الحركة التجارية في المنطقة ، ويزيد العمل الطوعي ، ويحصل المحتاجون والضعفاء على المساعدة .." (مدير صندوق الرعاية الاجتماعية - فرع زبيد)

تواضع حجم المعونة الماليّة من صندوق الرعاية الاجتماعية يجعل أثرها محدوداً ، فعلى سبيل المثال تتلقى الأسرة المكونة من ستة أفراد مبلغاً يعادل ٥٦ دولار أمريكي^٢، كل ثلاثة أشهر ، وهذا يكفي فقط لشراء ما يقارب ستة أقراص خبز يومياً ، ولا يكفي لإطعام الأسرة ، ولا حتى لتلبية الاحتياجات الأساسية الأخرى، وعلى الرغم من شكاوهم من قلة المبلغ ، يرى المستفيدون أن حصولهم على هذا المبلغ "أفضل من لا شيء" .

أبرز الآثار الإيجابية لصندوق الرعاية الاجتماعية التي ذكرها المشاركون في الدراسة قد تظهر بشكل ما على مستوى الأسرة من خلال إسهام المبالغ في توفير بعض الاحتياجات . إلا أنه توجد آثار إيجابية أيضاً على الأفراد ، لا سيما الأراامل وذوي الإعاقة ، تتمثل في مساعدتهم على الاستقلال الاقتصادي إلى حد ما ، و تقلّل من حاجتهم أو اعتمادهم على الآخرين.

المشاركون من الفئات المُهمّشة - من يعتبرون أشدّ فقراً وضعفاً - ذكروا تجارب مختلفة مع البرنامج، ففي زبيد، تحدث بعض من أجريت معهم المقابلات عن اعتقادهم أنه تمّ استبعادهم من خدمات البرنامج بسبب النظرة الدونية لهم ، و"عدم اعتبارهم جزء من المجتمع ، وأنهم لا يستحقون هذه المساعدة" . بينما في تعز ذكر مستفيدون من نفس الفئة أن حصولهم على المساعدات النقدية من الصندوق ، جعلتهم يشعرون بأنه تمّ اعتبارهم "جزء من المجتمع" .

على مستوى الأسرة كان للمساعدات النقدية أثر ضئيل ، إلا أنه إيجابي عموماً ، فالأسر تعتمد على المساعدات النقدية لدفع تكاليف الخدمات الأساسية (المياه ، والكهرباء بشكل رئيسي في الحديدة بسبب الطقس الحار). كما أن المساعدات النقدية تزويد من قدرة بعض الأسر على الإنفاق حين يتزامن حصولهم عليها مع مناسبات خاصة ، أو موسميّة (مثل حلول شهر رمضان ، أو مع بداية السنة الدراسية) ، وكذلك يتم استخدام بطاقة المستفيد كنوع من الضمانات عند الحاجة لاقتراض المال أو السلع من المحلات التجارية .

" ينفع .. ندفع منه حق امائي (الماء) ، والكهرباء (الكهرباء) ، واللي مش مليح إنه قليل ولا يكفي .." (شاب - ٢٥ عام - مدينة زبيد)

"أفضي دين صاحب الدكان ، واشتري رز وزيت وسكر .." (رجل - ٤٠ عام - محافظة تعز)

أيضاً أن التحويلات النقدية ساعدتهم في بناء علاقات اجتماعية ، وقلّلت من التوتر بين الأسر وقادة المجتمع ، بشكل خاص ساعدت على أن يُنظر لقادة المجتمع على أنهم يقومون بمساعدة الأسر الفقيرة المستحقة ، وهذا يُكسبهم الاحترام ، والثقة.

البعض أفاد أن هناك آثار سلبية أخرى للبرنامج على مستوى المجتمع ، تكمن في خلق الغيرة والتوترات بين أولئك الذين يتلقون معونات مالية ، وبين من يحرمون منها .

"قد يحدث التوتر بين الوسطاء من قادة المجتمع وبين غير المستفيدين ، وعملية تسجيل الأسماء يمكن استخدامها بمثابة الدعاية السياسية لبعض الأطراف وكذا الأحزاب " (أحد قادة المجتمع - زبيد)

هناك قلق لدى بعض شباب تعز ، من أن يُصبح البرنامج أداة سياسية للضغط عليهم ، للابتعاد عن النشاط السياسي ، ولتجنب خسارة ذويهم للمساعدات النقدية .

٢. الأسر الصغيرة تحصل على نصف المبلغ.

بعض المشاركين في مدينة زبيد ذكروا

صندوق الرعاية الاجتماعية .. الحكمة والمساءلة

إن صندوق الرعاية الاجتماعية يمرّ حالياً ببعض التغييرات المهمة التي تهدف إلى تحسين أسلوب الإدارة والمساءلة ، بما في ذلك تطوير آلية الاستهداف ، ونظام عملية دفع المعونات المالية ، لكن لا تزال هذه التغييرات غير مفعلة بشكل تام .

إحدى معوقات التطوير **غياب المعلومات** بشكل عام بشأن البرنامج بين المستفيدين وغير المُستفيدين ، حتى المسؤولين وشركاءهم يفقدوا الكثير من المعلومات. ولهذا السبب **يعتمد الناس على المعلومات المقدمة من قبل قادة المجتمع ، ومن الأقارب وغيرهم من المستفيدين ، أو المتقدمين لطلب المساعدة ، وهذا قد يشكل مخاطر ،** كونه يمكن أن يؤثر على قرارات المستفيدين المحتملين في التقدم للالتحاق بالبرنامج من عدمه ، كما أن غياب المعلومات يسهم في وجود حالات تحيّز ، وحالات استغلال من قبل الوسطاء للفقراء المحتاجين للمساعدة ، خصوصاً غير الواعين بإجراءات الالتحاق بالبرنامج .

علاوة على ذلك ، هناك **شكاوى كثيرة عن عملية التسليم** ، بما في ذلك **التأخر في تسليم المبالغ المالية، والوقوف في طوابير طويلة تحت أشعة الشمس لساعات** ، وعدم وجود آليات توزيع تراعي الفوارق بين الجنسين وتناسب مع متطلبات الموقف . إضافة إلى **التكاليف الباهظة للمواصلات** ، بسبب عدم وصول أمعاء الصناديق إلى القرى والأحياء لإيصال مبالغ المستحقين ؛ إضافة لذلك **سوء معاملة المستفيدين من قبل بعض موظفي مكتب البريد** أو من القادة المحليين، وهناك **مدراء مكاتب بريد** يضغظون على المستفيدين بشكل أو بآخر عبر وسطاء لدفع "رسوم أتعاب".

هناك قلق كبير يتعلق **بآلية الاستهداف** ، لكن تصورات هذه المشكلة تختلف في المنطقتين ، ففي زبيد حيث الفقر أكثر انتشاراً يعتقد الناس أنه وإن تمت عملية الاختيار بشكل صحيح ، ربما لتدخل العوامل السياسية فيها ، لكنهم يجمعون أن الفقر والاحتياج صفة سائدة في المنطقة ويعتبر جميع من يستلمون المعونة المالية ، مستحقون . أما في تعز ، فقد شعر الناس أن العديد من الأشخاص ليسوا فقراء - ويطلق عليهم الواصلين أو أصحاب الواسطات- ، يحصلون على معونات مالية ، بما يعزز المخاوف من سوء عملية الاستهداف .

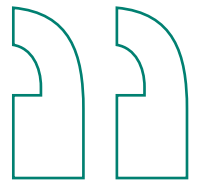
وأفاد موظفو صندوق الرعاية الاجتماعية في المجتمعات المحلية أن قادة المجتمع المحليين كان لهم تأثير كبير من خلال دفع الرشاوى لتسجيل حالات معينة . استخدام هذه الطرق في المناطق التي لا تزال عمليات الاستهداف قائمة على المعايير الفئوية ، لكن في نفس الوقت أدت إلى تسييس عملية الاختيار. إن التغييرات في عملية **الاستهداف والاختيار - بما فيها استخدام منهجية اختبار الطرق البديلة (P.M.T) - يتم تطبيقها بشكل متدرج على المستوى الميداني لا مركزياً ، وقد تقود مع الوقت إلى تحسينات .**

هناك طلب متزايد لتوسيع نطاق التغطية لصندوق الرعاية الاجتماعية ، وقد تكرر ذلك من قبل معظم من تم مقابلتهم ، وبدا ذلك واضحاً من خلال كثرة الاسماء على قوائم الانتظار الطويلة ، وبعض من أدلوا بمعلومات من ذوي العلاقة رأوا في تحسين عملية الاستهداف وسيلة فعالة لتحرير كثير من الموارد التي ستسهم في زيادة التغطية.

إن عدم وجود آلية التظلم يحدّ من المساءلة المرتبطة بالبرنامج ، وأفاد جميع من تم مقابلتهم تقريباً أنه لم تكن هناك آلية شكاوى رسمية ، ويمتنع الكثيرون من التقدم بشكاوى بسبب المخاوف من تعرضهم للاستبعاد من البرنامج ، لذا فإن قلة قليلة من الناس هم من تقدموا بشكاوى إلى القادة المحليين أو المسؤولين في صندوق الرعاية الاجتماعية . بعض من ذوي البرنامج أفادوا أن المسؤولين في صندوق الرعاية الاجتماعية كانت أبواب مكاتبتهم مفتوحة لاستقبال الشكاوى ، إلا أن جهل الناس بالآلية الشكوى والتظلم في إطار الصندوق جعل إمكانية التقدّم بشكاوى أقل احتمالاً.



- **المراجعة الشاملة لاستراتيجية تمويل صندوق الرعاية الاجتماعية ، وكذلك الأهداف ، وسياسات الاستهداف والتغطية ، ونتائج المتابعة والتقييم ، ويجب أن تؤدي هذه العملية إلى تفعيل تحليل التكاليف ، والمنافع ، وانتقاء الخيارات السياسية المختلفة في المجالات التي تحتاج إلى تصحيح (حجم المبالغ المالية، وتحسين الاستهداف ، زيادة التغطية)، وانعكاسها على الأولويات في العديد من المجالات.**
- **إعادة النظر في حجم المبالغ النقدية في سياق تحليل أوسع للبرنامج ، مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل التالية : ارتفاع مستويات الفقر، التضخم ، زيادة انعدام الأمن الغذائي ، آثار الاضطرابات السياسية الحالية على استراتيجيات في التعامل مع الظروف ، وكذا التكاليف التي ترافق عملية استلام الحوالات النقدية ، وكبر حجم الأسر في اليمن .**
- **وفقاً لإصلاح برنامج الرعاية الاجتماعية ٢٠٠٨م ، يجب استخدام الفقر والعوز الشديد كمعيار أساسي لتحديد الأسر الأكثر استحقاقاً للمساعدة ، لضمان زيادة التغطية والوصول إلى الفئات الغير مشمولة ، والتي تواجه فقراً وعوزاً شديداً،(مثل الفئات المهمشة، وغيرها من الفئات غير المستقرة معيشياً واقتصادياً ، وكذلك الشباب من ذوي البطالة والفقر ، إضافة إلى الأسر الأقل دخلاً).**
- **ضرورة تسهيل وصول المعلومات والمعارف عن البرنامج على مختلف المستويات ، وإتاحة ذلك عبر قنوات اتصال فعالة ومناسبة، مثل (ميثاق المستفيد) -ورقة واحدة تعرف بالصندوق والإجراءات للمستفيدين وللعمامة-، والتي بإمكان موظفي الصندوق نشرها بعدة طرق منها الشفهية المباشرة من موظفي الصندوق أثناء فترة التسليم، وعبر الإذاعة المحلية. هذا سيساعد الصندوق على رفع مستوى الوعي وإيضاح أية التباسات خاطئة لدى الناس، وتساعد في جعل الصندوق مأسلاً أمام الناس وصناع القرار.**
- **وضع إجراءات موازية ومستقلة للشكوى والتظلم مباشرة للمعنيين ، ومن ثم التحقق منها على كافة المستويات.**
- **يوجد اجماع بين منفي برنامج صندوق الرعاية الاجتماعية، والمشاركين في الدراسة على وجود فجوات في التغطية تظهر مدى حاجة البرنامج الكبيرة للحصول على أولوية واهتمام مالي وسياسي ليتمكن من التوسع ، وإحداث التغيير الملموس في مستوى الفقر على المستوى الوطني . وفي ضوء الأولويات الناتجة عن الأزمة الاقتصادية والسياسية ، تأثرت الحماية الاجتماعية بشكل عام والتحويلات النقدية بشكل خاص ، وتركت جانباً فلم تصبح على رأس الأولويات الوطنية والسياسية . وقد كشفت دراستنا أن هناك إمكانية كبيرة لصندوق الرعاية الاجتماعية لإحداث آثار إيجابية علي حياة الأسر المستفيدة ، وعلى مجتمعاتهم أيضا . ومن أجل تحقيق هذه الإمكانية ، توصي هذه الدراسة بالتغييرات التالية :-**
- **تحسين آلية تسليم التحويلات النقدية من خلال التالي:**
 - ١) تطوير الانتظام في تسليم المبالغ .
 - ٢) إنشاء آلية شفافة لاختيار الشركاء، والوسطاء في التوزيع ، على أساس قدرتهم على الوصول إلى الناس، مع شروط تعاقد ملزمة وشفافة وبمناقشات شفافة وواضحة.
- **التنسيق مع مقدمي الخدمات الاجتماعية الأخرى لضمان حصول المستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية على الإعفاءات من دفع رسوم الخدمات الأساسية المنصوص عليها في القانون، ولتحقيق ذلك يتطلب الوضع إنشاء لجنة وزارية مشتركة عالية المستوى.**
- **تحسين وصول وحصول المستفيدين على فرص للعمل وفرص لزيادة دخلهم المالي، وحرص على أن يكون تصميم البرامج مبني على واقع المُستفيدين وقدراتهم ، والتحديات التي تواجههم ، مثل النساء غير القادرات على العمل خارج منازلهم. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق برامج تكميلية ، ومبادرات مع القطاع العام أو الخاص ، لتحسين فرص المستفيدين في (التخرج من الصندوق)، والاعتماد على أنفسهم.**
- **إعداد خطة عمل بشكل تعاوني لنشر وتكريس الحماية الاجتماعية الشاملة ، كمنطلق أساسي للتماسك الاجتماعي والاستقرار ، وقد جرى مؤخراً إنشاء فريق عمل من الجهات المانحة العاملة في مجال الحماية الاجتماعية في اليمن لمناقشة القضايا الرئيسية المدرجة في خطة العمل ، والتعامل مع الحكومة، ويمكن أن يكون هذا بمثابة نقطة الانطلاق لمتابعة تحقيق خطة البرنامج.**



بناء على نتائج هذه الدراسة، يظهر ان هناك إمكانية كبيرة لصندوق الرعاية الاجتماعية لإحداث آثار إيجابية على حياة الأسر المستفيدة ، وعلى مجتمعاتهم أيضا

تعزير التحويلات النقدية

تأليف : ثابت بجاش (أنتراكشن للتنمية)،
باولا بيرزنتسو (أوه،دي،أي)، وخالد الدبعي
(أنتراكشن للتنمية).

نشجع القراء على إنتاج ونشر مواد من هذه
الموجز المعد من قبل (أوه،دي،أي)، شريطة عدم
استخدامها لأغراض ربحية، على أن يتم تسليم
(أوه،دي،أي) نسخة من المنشور أو الإشارة إلى
(أوه،دي،أي) كمرجعية.

كما نشيد بالقراء العودة إلى النسخة الإنجليزية
الإلكترونية الأصلية المتوفرة على الموقع
الإلكتروني لـ (أوه،دي،أي) الإلكتروني.

الآراء في هذه الورقة تعبر عن رأي المؤلفين ولا
تعكس بالضرورة آراء وتوجهات (أوه،دي،أي).

© معهد ماوراء البحار للتنمية (أوه،دي،أي).

صورة الغلاف : الدعم الإنساني والحماية للاتحاد الأوروبي (فليكر).
الغلاف الداخلي : الدعم الإنساني والحماية للاتحاد الأوروبي (فليكر).
الصفحة ٣ : الدعم الإنساني والحماية للاتحاد الأوروبي (فليكر).
الصفحة ٤ : أطفال من محافظة الحديدية - اليمن © ثابت بجاش ٢٠١٢ / ODI.
الصفحة ٥ : الدعم الإنساني والحماية للاتحاد الأوروبي (فليكر).

معهد ماوراء البحار للتنمية (أوه،دي،أي)

٢٠٣ طريق بلاكفيرز - لندن / SE18N1

هاتف : 44 20(0) 7922 0300

فاكس : 44 20(0) 7922 0300

البريد الإلكتروني : publications@odi.org.uk



Printed on recycled
paper, using
vegetable-based inks



MIX
Paper from
responsible sources
FSC® C021423